



تقرير الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أذن فيه المجلس، في حملة أمور، بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وطلب إلى المجلس أيضا بموجب هذا القرار أن أوصل التخطيط لعملية حفظ السلام، وأن أشرف في اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتكوين البعثة، وأن أقدم تقارير دورية، حسب الاقتضاء، عن إنشائها وعن عملها.

٢ - يتضمن هذا التقرير نتائج بعثة الاستطلاع، التي أوفدت إلى المنطقة، كما يلاحظ ذلك في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه (S/2000/643)، لتناقش مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين الأساليب التي يمكن بها تقديم مساعدة من الأمم المتحدة على تنفيذ اتفاق وقف القتال الذي وقعته إثيوبيا وإريتريا في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (انظر S/2000/601). ويوفر هذا الاتفاق إطارا للعمليات والتوصيات المتعلقة بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. كما يتضمن هذا التقرير استكمالاً للمعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية والجوانب الإنسانية منذ تقريره الصادر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/530).

ثانياً التطورات السياسية

٣ - في تقريره المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/643) أبلغت مجلس الأمن أن إثيوبيا وإريتريا قد وقعتا على اتفاق وقف الأعمال القتالية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ذكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في تقريره في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أنه في القرار المتعلق بالتراع بين إثيوبيا وإريتريا الصادر في الدورة العادية السادسة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في لومي من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

شُجع رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، على مواصلة التفاوض بشأن المسائل المتبقية برعاية المنظمة بغية التوصل إلى سلام دائم. كما طلب رؤساء الدول والحكومات إلى مجلس الأمن اتخاذ الخطوات اللازمة لنشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنصوص عليها في اتفاق وقف القتال على وجه السرعة.

٤ - ما زالت الجهود مستمرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتبقية، وفي أثناء الجولة الأخيرة من المحادثات غير المباشرة المعقودة في واشنطن العاصمة في ٣ و ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ناقش الطرفان طرائق تحديد ورسم الحدود ومسألة التعويضات. وأرجئت المحادثات دون إصدار بيان عن النتائج التي انتهت إليها المداولات.

ثالثاً - التطورات الإنسانية

إريتريا

٥ - طرأ على الحالة الإنسانية في إريتريا تغيير ملحوظ منذ صدور نداء الفريق القطري للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ففي النصف الأول من هذا العام، جرى نزوح جماعي سريع للسكان فرارا من منطقة القتال. وأفادت اللجنة الإريترية للإغاثة واللاجئين بارتفاع عدد المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الحرب من ٩١٠ ٣٧١ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن ١,١ مليون شخص في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتنوء الآليات الاجتماعية والاقتصادية بالعبء الهائل الذي يفرضه عليها مئات الألوف من المشردين داخليا المقيمين في المخيمات أو المستوطنات القريبة من المجتمعات المضيفة. وفضلا عن ذلك، فقد لجأ إلى السودان منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ نحو ٩٤ ٠٠٠ إريتري، جميعهم تقريبا من منطقة غاش بركة.

٦ - وبإبرام اتفاق وقف القتال وما يتوقع من نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتا السودان وإريتريا في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ اتفاقا ثلاثيا لإعادة اللاجئين الإريترين الطوعية إلى وطنهم. وقد ازداد عدد العائدين من تلقاء أنفسهم بالفعل إلى عدة مئات في اليوم، ويتوقع أن يستمر في الزيادة، إذ يسعى اللاجئون للاستفادة من الفترة المتبقية في موسم الزراعة، بالدرجة التي يتاح لهم فيها الوصول الآمن إلى أراضيهم الزراعية. وستقدم المساعدة للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم. بيد أن العودة الفورية مستحيلة بالنسبة للكثيرين، حتى في ظل أفضل السيناريوهات، نظرا لتدمير المنازل، والبنى التحتية الأساسية، ولفقدان المحاصيل والموجودات المتزلية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية، ووجود الألغام الأرضية.

٧ - وكانت استجابة المجتمع الدولي لنداء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ متواضعة، إذا لم يتم تمويل أكثر من ٣٩,٢ في المائة من النسبة التي توخاها النداء بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وترتب على ذلك أن المشاريع وخطط الطوارئ لم تكن فعّالة أو واسعة النطاق بالقدر اللازم للاستجابة السريعة لدى نشوء حالة الطوارئ في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويطلب النداء المعدل، الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٠، بمبلغ ٨٧,٣ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الانسانية لعدد يبلغ ١,١ مليوناً من الإريتريين المتضررين من جراء الحرب، بما فيها التغذية والمأوى والماء، والمرافق الصحية، والعقاقير الأساسية كما يجمع بين متطلبات الإعانة الغوثية لثمانية من وكالات الأمم المتحدة.

٨ - ومن دواعي القلق الخطير احتمال نفاذ مخزونات الأغذية الغوثية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إذ رغم أن الأغذية في الطريق، فإنها لن تكفي للوفاء بجميع احتياجات الجماعات السكانية التي تحتاجها بعد ذلك. ومما يزيد من تفاقم الوضع أن موسم هطول الأمطار قد بدأ، والحاجة ماسة للحصول على المساعدات الإنسانية وتوزيعها.

إثيوبيا

٩ - أما في إثيوبيا، فقد أدى الجفاف الشديد إلى عمليات هجرة واسعة، وازدياد في الإصابة بسوء التغذية، وحسائر كبيرة في الماشية، وارتفاع في نسبة انتشار الأمراض، وزيادة في درجة تعرض السكان في المناطق الريفية بصفة عامة. وقدرت حكومة إثيوبيا أن عدداً يتجاوز ١٠ ملايين نسمة كانوا بحاجة إلى مساعدات غذائية طارئة في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٠.

١٠ - وبسبب الحرب مع إريتريا، أفيد بمقتل زهاء ٥٠٠ من المدنيين في تيغراي، وفقد ٧٥٠ طفلاً لذويهم، بينما لا يزال ٦٤٠ مدنياً مفقودين. وقد دمرت المدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية أو أصيبت بأضرار. وحرّم الناس الآن من أربعة مواسم للفلاحة، وأصبح ٧٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض غير قابلة للزراعة عديمة الإنتاج نظراً لوجود الألغام الأرضية. وبالرغم من تعطش الحكومة الإثيوبية وشركائها في العمليات الإنسانية لدعم عودة من بقي من المشردين داخلياً إلى ديارهم في مناطق الحدود، لا تزال الألغام الأرضية والقذائف التي لم تنفجر تشكل عائقاً خطيراً يعترض أنشطة إعادة التوطين. فقد أبلغ عن مصرع أو إصابة ١٦٧ شخصاً، معظمهم من الأطفال، من جراء الألغام الأرضية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١١ - وتسبب تجدد القتال في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ في نشوء ثلاث فئات جديدة من الضعاف الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية هي: الرعايا الإثيوبيون الذين انفصلوا عن

مواطنهم في إثيوبيا خلال الحرب وانتقلوا إلى مخيمات الأشخاص المشردين في إريتريا، وهم يتلقون المساعدة في الوقت الراهن بهدف إعادتهم طوعاً إلى ديارهم تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والمواطنون الإثيوبيون المقيمون في إريتريا قبل أيار/مايو ٢٠٠٠ والجاري إعادتهم إلى تيغراي؛ والإريتريون ورعايا البلدان الثالثة الأخرى الذين طلبوا اللجوء إلى إثيوبيا بوصفهم لاجئين.

١٢ - وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قامت بعثة موفدة من الفريق القطري للأمم المتحدة في إثيوبيا لتقييم الاحتياجات على مدى أسبوعين بزيارة منطقتي بامدي وزالامبيسا المتنازع عليهما لأول مرة. فقد ظلت سبل وصول الجماعات الإنسانية إلى هاتين المنطقتين مقطوعة طيلة العامين الماضيين بحكم انعدام الأمن والقتال المتقطع. وركزت بعثة التقييم على إصلاح وتعمير المنطقة المتأثرة بالحرب وعلى احتياجات السكان المتضررين من جرائها. ووجه الاهتمام بشكل خاص إلى ضرورة النهوض بتشخيص وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة في ضوء التحركات السكانية على نطاق واسع، والاحتلال العسكري، وتسريح الجنود في المستقبل.

رابعا - بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

ألف - الولاية المقترحة

١٣ - كما تصورت في تقرير المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/643) تم وزع ضباط الاتصال في كل من العاصمتين. وهم يقومون حالياً بالتشاور مع القيادتين العسكريتين للطرفين ومع منظمة الوحدة الأفريقية للإعداد لنشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وسيبدأ في وقت قريب نشر المراقبين العسكريين وأفراد الدعم الإداري وغيرهم من الأفراد المدنيين المأذون بهم بموجب ذلك القرار.

١٤ - وقد قامت البعثة الاستطلاعية المتعددة التخصصات، بقيادة اللواء تيموثي فورد من استراليا، رئيس الأركان السابق لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، بزيارة المنطقة في الفترة من ٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وشملت البعثة موظفين في الشؤون السياسية والعسكرية والقانونية والإنسانية والسوقية والإعلامية من الأمانة العامة. وانضم إلى البعثة الاستطلاعية في الميدان ممثلون لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واللواء الاحتياطي الدائم التأهب. واجتمعت البعثة مع كبار ممثلي الحكومتين، وقامت بزيارة المواقع الرئيسية عند خط المواجهة كما اجتمعت مع الجالية

الدبلوماسية ومجتمع المساعدة الإنسانية في كلا البلدين. وقبل مغادرة المنطقة، اجتمع اللواء فورد مع السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأحاطه علماً بالنتائج التي توصلت إليها البعثة.

١٥ - ووفقاً لاتفاق وقف الأعمال القتالية، الذي عمم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، واستناداً إلى نتائج البعثة الاستطلاعية، من المتوخى أن تكون ولاية بعثة الأمم المتحدة الموسعة في إثيوبيا وإريتريا كما يلي:

- (أ) مراقبة وقف الأعمال القتالية؛
- (ب) المساعدة حسب الاقتضاء في كفالة احترام الطرفين للالتزامات الأمنية؛
- (ج) مراقبة إعادة نشر القوات الإثيوبية من المواقع التي استولت عليها بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن خاضعة للإدارة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، والتحقق من ذلك؛
- (د) مراقبة مواقع القوات الإثيوبية بعد عملية إعادة الانتشار؛
- (هـ) وفي نفس الوقت مراقبة مواقع القوات الإريترية التي من المقرر أن تظل على مسافة ٢٥ كيلومتراً من المواقع التي سيتم إعادة نشر القوات الإثيوبية إليها؛
- (و) مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة للمساعدة على ضمان التقيد باتفاق وقف الأعمال القتالية؛
- (ز) رئاسة لجنة التنسيق العسكرية التي سيتم إنشاؤها وفقاً للاتفاق؛
- (ح) تقديم وتنسيق المساعدة التقنية للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها؛
- (ط) تنسيق أنشطة البعثة المتعلقة بحفظ السلام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها مع الأنشطة الإنسانية في هذه المناطق.

جيم - هيكل العمليات ومفهومها

١٦ - ستتألف بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من عناصر سياسية وعسكرية وإعلامية وإدارية وعنصر للأعمال المتعلقة بالألغام، وستتضمن آلية لتنسيق أنشطتها مع أنشطة مجتمع المساعدة الإنسانية. وستألف منطقة عمليات البعثة من المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

١٧ - وسيرأس بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ممثلي الخاص، وستكون له السلطة الشاملة على أنشطة البعثة وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وسيقيم الممثل الخاص اتصالات وثيقة مع القيادة السياسية والعسكرية لحكومي إثيوبيا وإريتريا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والفريقين القطريين للأمم المتحدة في كلا البلدين. وبعد إجراء مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين، من المتوخى أن تكون لممثلي الخاص مركز المراقب في المحادثات غير المباشرة التي ستجرى مع الطرفين بغرض التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتراع. ومن شأن ذلك أن يكفل مواكبة الأمم المتحدة لأي معلومات أو تطورات يمكن أن تؤثر في تنفيذ ولاية البعثة.

١٨ - ولكفالة تنفيذ ولاية البعثة تنفيذاً فعالاً، سيحتفظ الممثل الخاص وقائد القوة بمكتبين في أسمرة وأديس أبابا. كما سينشأ مقران إقليميان في إريتريا في مينديفيرا، وفي إثيوبيا في ميكيلي، لإقامة اتصالات وثيقة مع السلطات المحلية في كلا البلدين. وستكون قاعدة الدعم السوقي الأساسية للبعثة في أسمرة، نظراً لقرب المدينة من منطقة عمليات البعثة، ووجود مرافق مهمة للنقل الجوي والبحري بها، وضرورة ضمان فعالية التكاليف.

العنصر السياسي

١٩ - سيساعد العنصر السياسي للبعثة الممثل الخاص في الاتصال بالطرفين؛ ومعالجة القضايا السياسية التي قد تنشأ في تنفيذ ولاية البعثة، وإقامة الاتصال مع منظمة الوحدة الأفريقية؛ ومواكبة جميع التطورات السياسية التي قد تؤثر على تنفيذ ولاية البعثة؛ وتقديم تقارير يومية وتقارير أخرى إلى مقر الأمم المتحدة؛ والمساعدة في تنسيق الأنشطة وفي عملية تبادل المعلومات مع الفريقين القطريين للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

العنصر العسكري

٢٠ - ستتمثل المهام العسكرية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مراقبة احترام اتفاق وقف الأعمال القتالية؛ والتأكد من إعادة انتشار القوات الإثيوبية من المواقع التي استولت عليها بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن خاضعة للإدارة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨؛ والتأكد من أن القوات الإريتريّة تظل على مسافة ٢٥ كيلومتراً (مرمى المدفع) من المواقع التي سيتم إعادة نشر القوات الإثيوبية فيها؛ والإشراف على المنطقة الأمنية المؤقتة لضمان خلوها من أي وجود عسكري من أي من الجانبين. وسيتم الاضطلاع بهذه المهام بدعم من لجنة التنسيق العسكرية. وستطلب هذه المهام مواصلة الاتصال بالقيادتين العسكريتين للطرفين على مستوى الفيلق والفرقة/الفوج؛ والتحقيق في الحوادث؛ والقيام

بعمليات التفتيش التشككي؛ والقيام بدوريات برية وجوية؛ ومراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة من نقاط التفتيش ومواقع المراقبة التي سيتم نشرها في المناطق الرئيسية والحساسة.

٢١ - وسيرأس العنصر العسكري للبعثة قائد القوة (برتبة لواء)، يساعده نائب قائد القوة (برتبة عميد).

٢٢ - وستكون لجنة التنسيق العسكرية إحدى الأدوات الرئيسية لمعالجة الشواغل العسكرية للطرفين، وللتشاور معهما بشأن أنشطة بعثة حفظ السلام. وكما اتفق مع الطرفين ستشترك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في إنشاء لجنة التنسيق العسكرية وترأسها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ويمثل فيها كلا الطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن المتوقع أن تعقد لجنة التنسيق العسكرية اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات عمل على السواء بصورة منتظمة، فضلا عن عقد اجتماعات خاصة حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أيضا أن تُعقد الاجتماعات الأولية الرفيعة المستوى للجنة التنسيق العسكرية في بلد ثالث، بينما تُعقد اجتماعات العمل في المنطقة الآمنة المؤقتة أو بالقرب منها. وستوفر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عند الاقتضاء وسيلة نقل آمنة للأطراف الثلاثة لحضور اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية التي تُعقد في المنطقة الأمنية المؤقتة أو بالقرب منها. وستوفر البعثة أيضا أمانة للجنة. وسيبدأ قائد القوة مشاوراته مع منظمة الوحدة الأفريقية والطرفين بشأن إنشاء لجنة التنسيق العسكرية في أقرب وقت ممكن عند إيفاده إلى المنطقة.

٢٣ - ونظرا لوعورة الأراضي وأحوال الطقس، والطول الشديد للمنطقة الأمنية المؤقتة من الشرق إلى الغرب، وضرورة توفر الثقة لدى الطرفين في أن المنطقة ستخضع لمراقبة فعالة، ستلزم مجموعة من المراقبين العسكريين وتشكيل من القوات للاضطلاع بمهام البعثة. ويُقدر أن تحتاج بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى قوة عسكرية مجموع قوامها ٢٠٠ ٤ فردا، منهم ٢٢٠ مراقبا عسكريا، وثلاث كتائب مشاة ووحدات الدعم اللازمة.

٢٤ - وستقسم منطقة العمليات إلى ثلاثة قطاعات وتمتد حدود القطاع من الشمال إلى الجنوب تقريبا ليتسنى لجميع مستويات القيادة والاتصال العمل على كلا جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة (انظر الخريطة الواردة في المرفق ١). وستكون مقار القطاعات في بارينتو (في الغرب)، وأديغرات (في الوسط) وعصب (في الشرق). وسيتألف كل قطاع من فريق من المراقبين العسكريين وكتيبة مشاة واحدة.

٢٥ - وستكون المهام الرئيسية لفريق المراقبين العسكريين في كل قطاع توفير الاتصال المستمر مع المقار العسكرية للطرفين على مستويات الفيلق والفرقة/والفوج، والتحقيق في الحوادث، وإجراء عمليات التفتيش والدوريات لأغراض التحقق من الهوية. والمتوقع أن

يكون في كل قطاع فريق من المراقبين العسكريين يصل إلى ٦٠ مراقبا، رهنا بحجم ومواقع الطرفين في كل قطاع.

٢٦ - وستكون المهام الرئيسية للكتائب الاحتفاظ بنقاط تفتيش ثابتة، ولا سيما في المناطق الرئيسية الحساسة، وتوفير الأمن لأفراد لجنة التنسيق العسكرية. وستشمل كل كتيبة مشاة سرية للمقر؛ وسرية دعم؛ وأربع سرايا بناقد حسب القطاع، وعددا كافيا من ناقلات الجنود المدرعة ذات العجلات. وعلى حسب طبيعة الأرض ومواقع قوات كلا الطرفين، يتوقع أن تضم كتائب المشاة ٨٩٠ فردا (من جميع الرتب) في قطاع الغرب وفي قطاع الوسط و ٦١٠ فردا (من جميع الرتب) في قطاع الشرق. وستلزم أيضا قوة احتياطية متحركة في حجم سرية من ١٩٥ فردا (جميع الرتب) من أجل إنشاء مراكز المراقبة المؤقتة ونقاط التفتيش، بسرعة، حسب الاقتضاء.

٢٧ - ولكي تضطلع البعثة بمهامها ستلزمها موارد هندسية، تتألف من سرية مهندسين لأعمال التشييد، وثلاث سرايا مهندسين ميدانية تُكلف بإزالة الألغام. وستضم كل سرية مهندسين ١٩٥ فردا (من جميع الرتب). وسيضم مقر القوة ٤٠ مراقبا عسكريا للاضطلاع بمهام الموظفين فضلا عن ١٦٥ فردا (من جميع الرتب). وبالإضافة إلى ذلك ستلزم وحدة شرطة عسكرية تتألف من ٨٠ فردا (جميع الرتب)، وسرية حراسة وإدارة تتألف من ١٩٠ فردا (جميع الرتب)، ووحدة طبية من المستوى الثاني تتألف من ٩٠ فردا (جميع الرتب)، ووحدة نقل تتألف من ٩٥ فردا (جميع الرتب).

٢٨ - ونظرا لسوء بنية الطرق، واتساع منطقة العمليات فضلا عن أعمال الدورية واحتياجات النقل والإمداد والإجلاء الطبي، ستحتاج البعثة أيضا إلى موارد جوية كبيرة، بما في ذلك طائرات ذات أجنحة دوارة وطائرات ثابتة الأجنحة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ستوفر الاتصالات بين القوة وقيادات القطاعات سيلزم قسم من أفراد الإشارة العسكريين المدربين لتشغيل المعدات.

٢٩ - ولكفالة تعلم مستويات رفيعة من إجراءات التشغيل وتعهدها، سيضم مقر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا خلية تدريب من أجل توفير التثقيف والتدريب المستمر للأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة.

٣٠ - وقد التزم الطرفان بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية، بكفالة حرية الحركة لموظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وستكون حرية الحركة جوهرية من أجل تنفيذ ولاية البعثة بصورة ناجحة. وقد أكدت بعثة الاستطلاع أهمية هذا الموضوع مع كلا الطرفين. وقد عيّنت كلتا الحكومتين ضباطا في عاصمة كل منهما للاتصال مع البعثة. وأتفق

على إتاحة وصول البعثة إلى المنشآت العسكرية لكلا الطرفين على جميع المستويات من العاصمتين إلى الميدان. ويجب أن تشمل حرية الحركة أيضا حرية مرور جميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد منظمة الوحدة الأفريقية المرتبطين بالبعثة، بما في ذلك حرية مرور أفراد الدعم التابعين للأمم المتحدة ومعداتها بشكل مباشر، أرضا أو جوا عبر خطوط المنطقة الأمنية المؤقتة، في الشمال والجنوب على السواء.

٣١ - ويتعين على إريتريا بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية أن تعيد الإدارة المدنية، بما في ذلك الشرطة والمليشيا المحلية، في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري لتنفيذ ولاية البعثة تقديم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن أفراد الميليشيات إلى البعثة ليتسنى لها التحقق من عدم تجاوز مهام الميليشيات وتكوينها لما كان سائدا قبل اندلاع الصراع.

عنصر الأعمال المتعلقة بالألغام

٣٢ - يشكل وجود الألغام والمعدات غير المنقجرة الناجمة عن الأعمال القتالية الأخيرة والسابقة خطرا كبيرا في سائر أنحاء منطقة الصراع، ولا سيما في "المنطقة الحرام"، التي تمتد بين الخنادق على طول خطي المواجهة (أيار/مايو ١٩٩٨ وأيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠). وتهدد حقول الألغام الكثيفة التي تتكون من خليط من ألغام مضادة للدبابات والألغام مضادة للأفراد وبُثت على نحو أو آخر وفق "أنماط تقليدية" خطوط الخنادق. ويمكن أيضا توقع وجود حقول ألغام دون علامات، وربما حقول ألغام للإزعاج غير مسجلة، وأماكن الأهداف خارج خطوط الخنادق في سائر أنحاء منطقة الصراع. وتفيد التقارير أن كلا الطرفين أزال و/أو قام بتدمير عدد كبير من الألغام خلال الصراع أو بعده مباشرة. ومن ناحية أخرى فلا تتوفر لأي من الجانبين الوسائل التقنية الكافية للقيام بإزالة الألغام حسب المعايير الإنسانية الدولية، وبالتالي لا تزال هناك أخطار متبقية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك تزيد المخاطر من جراء المعدات غير المتفجرة ذات الطابع التقليدي في منطقة المعارك السابقة.

٣٣ - وفي ضوء ما سبق، سيشكل تلوث المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها بالألغام/الأجهزة التي لم تنفجر بعد تهديدا مباشرا لنشر بعثة حفظ السلام وتشغيلها، بصورة آمنة، فضلا عن تهديد السكان المقيمين والعائدين وجهود الإغاثة الإنسانية المرتبطة بذلك. وعلى مدى أبعد، فإن هذا التهديد إذا لم تخف حدته، قد يعيق جهود الإنعاش والتعمير بعد انتهاء حالة الطوارئ، وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بإزالة الألغام تقع على عاتق البلدان المعنية، فإن نطاق المشكلة يتجاوز قدرات كل بلد في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في الوقت الراهن، ويقتضي هذا دعما كبيرا من جانب المجتمع الدولي.

٣٤ - ولذا فإنه بما يتفق مع عملية حفظ السلام، تعد دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة في البعثة، برنامجاً لتقديم المساعدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، من أجل المساعدة على التقليل من الخطر الذي تشكله الألغام والأجهزة التي لم تنفجر بعد. وفي مبدأ الأمر، سيكون للبرنامج هدفين رئيسيين. والهدف الأول هو توفير وتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام دعماً للاحتياجات التشغيلية لقوة حفظ السلام، بصورة رئيسية في داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وسيشمل هذا تقديم المشورة التقنية إلى أنشطة إزالة الألغام التي يضطلع بها الطرفان الإثيوبي والإريتري ورصد تلك الأنشطة. والهدف الثاني تيسير تنسيق المساعدة الدولية المتعلقة بالألغام دعماً لجهود الإغاثة الإنسانية بما في ذلك إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم.

٣٥ - وسيتم إنشاء مركز لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في مقر البعثة من أجل تسجيل وتجهيز المعلومات المتصلة بالألغام ولوضع الخطط وتنسيق العمليات الرامية إلى تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. وسيشمل المركز أيضا مكثبي اتصال في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في كل من إثيوبيا وإريتريا. وفي مبدأ الأمر، سيعمل مكتبا الاتصال أساسا بوصفهما آلية للاتصال مع السلطات الحكومية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لكفالة وجود نهج متكامل فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

٣٦ - سيقوم مكتبا الاتصال أيضا بالإعداد لوضع برامج للمساعدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على الصعيد الوطني، بناء على طلب الطرفين. وستستند هذه الجهود إلى القدرات والهياكل الوطنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، ويمكن أن تتخذ شكل برامج المساعدة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلب الحكومتين المعنيتين بغية دعم أعمال الإنعاش والتعمير والتنمية. وستشمل هذه البرامج توفير المساعدة التقنية وبناء القدرة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

٣٧ - وسيركز مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام أنشطته على تنسيق المشورة التقنية وتوفيرها. وسيعتمد المركز في تنفيذ عمليات الأعمال المتعلقة بالألغام (التدريب والمسح والإزالة وثقافة التوعية بخطر الألغام) على القدرات التي يوفرها الطرفان، على نحو ما نص عليه اتفاق وقف الأعمال القتالية فضلا عن موارد الهندسة العسكرية في البعثة والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية المعنية بوضع علامات على الألغام/الأجهزة التي لم تنفجر بعد وإزالتها، فضلا عن اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتوعية بخطر الألغام. وستدعم الموارد العسكرية للبعثة الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام قدر المستطاع.

٣٨ - وسيكون من أول أنشطة المركز الاضطلاع بمسح سريع للألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة. ووفقا لاتفاق وقف الأعمال القتالية لا يسمح لأي أفراد عسكريين من أي من الجانبين بدخول المنطقة، بيد أن العسكريين من كلا الطرفين هم الذين توجد لديهم الدراية الفنية للمساعدة على تحديد أماكن الألغام ووضع علامات عليها وإزالتها. وفي هذا الصدد، ستلتزم البعثة الموافقة على السماح لأفراد عسكريين لازمين غير مسلحين من كلا الجانبين بدخول المنطقة الأمنية المؤقتة لفترات محدودة تحت إشراف ورصد دقيقين من جانب البعثة لغرض واحد هو مسح حقول الألغام وتعليمها وإزالتها. وينبغي للطرفين تزويد البعثة بجميع المعلومات المتاحة عن المناطق المشتبه في أنه توجد فيها ألغام وأجهزة لم تنفجر بعد، بما في ذلك سجلات حقول الألغام والمعلومات التقنية المتعلقة بأنواع الألغام وأنماط بثها.

عنصر الإعلام

٣٩ - إن وجود برنامج إعلامي مدروس جيدا ويخضع لإدارة جيدة أساسي لنجاح أي عملية لحفظ السلام. والهدف من البرنامج الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا هو نشر معلومات موضوعية ومتوازنة على أوسع نطاق بشأن أنشطة البعثة وولايتها وبشأن ما يحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. ولهذا الغرض، ستنفذ الأنشطة الإعلامية للبعثة بخمسة أشكال مختلفة لكن منسقة هي: علاقات وسائط الإعلام، الإذاعة، التلفزيون، المنشورات، رصد وسائط الإعلام.

٤٠ - وسينشأ مكتب للاتصالات والإعلام في البعثة، يرأسه رئيس إعلامي/ناطق رسمي. وسيقدم الرئيس الإعلامي/الناطق الرسمي ونائب الرئيس الإعلامي/الناطق الرسمي إحاطات إعلامية منتظمة، وسيطلعان قيادة البعثة على السياسة الإعلامية العامة. وسيتألف المكتب الإعلامي من مكنتين أحدهما في أسمرا والآخر في أديس أبابا. وسيكون لدى المكنتين قدرة على الاضطلاع بالأنشطة الإعلامية اللازمة في إثيوبيا وإريتريا. وسيعيّن أيضا ضابط إعلام عسكري وسيكلف بإطلاع وسائط الإعلام على الجوانب العسكرية للعملية تحت التوجيه العام لقائد القوة، وبالتعاون الوثيق مع الرئيس الإعلامي/الناطق الرسمي.

٤١ - تعد الإذاعة والتلفزيون من أفضل وسائل الاتصال بالجمهير على أوسع نطاق ممكن في كل من إثيوبيا وإريتريا. وفي هذا الصدد، أعربت السلطات الإثيوبية والإريترية عن استعدادها لتزويد البعثة بمساحة زمنية للبث على محطاتها الإذاعية والتلفزيونية والوطنية وتقديم التعاون في مجال الإنتاج. وأشارت أيضا عدة محطات إذاعية مملوكة للقطاع الخاص إلى استعدادها للتعاون مع البعثة في بث رسائلها الإعلامية. وينبغي توفير وقت كاف للبعثة

للبث على هذه المحطات، وخاصة المحطات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية في كلا البلدين، مجاناً قدر الإمكان.

التنسيق مع مجتمع الأنشطة الإنسانية

٤٢ - من الأساسي أن يكون ثمة تنسيق وثيق بين أنشطة البعثة وأنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق الملاصقة لها وأن يستمر هذا التنسيق. ويجب أن تنطوي هذه الجهود على إدراك الروابط القائمة بين الأفرقة القطرية والمنظمات غير الحكومية واللجان الحكومية، من قبيل اللجنة الإريتيرية للإغاثة واللاجئين، واللجنة الإثيوبية لمنع الكوارث والتأهب لها. لذلك، سُنشأ نظام للاتصال والتنسيق على الصعيد المدني/العسكري، حيث سُنشأ لهذا الغرض مركز للتنسيق المدني/العسكري يكون موقعه في مكاتب البعثة في أسمرا. وستُنشأ أيضاً خلايا تابعة للمركز في المقار القطاعية والإقليمية. وسيعمل المركز على كفالة تنسيق أنشطة البعثة مع أنشطة مجتمع الأنشطة الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة، وتنسيق المسائل الأمنية أيضاً.

٤٣ - وسيمثل البعثة في كل مستوى من مستويات المركز ضباط اتصال عسكريون وأفراد يعملون في المجالات المتعلقة بالألغام والإعلام والأمن والشؤون السياسية والنقل والإمداد، حسب الاقتضاء. وسيكون مجتمع الأنشطة الإنسانية، بما فيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ممثلاً في المركز. وسيكون ممثلي الخاص ممثلاً في اجتماعات المركز.

نشر البعثة

٤٤ - ستُنشر البعثة على ثلاث مراحل هي:

(أ) المرحلة الأولى: نقل ضباط الاتصال إلى كل عاصمة من العاصمتين لإقامة الاتصالات ومواصلتها مع الأطراف. وقد بدأت هذه المرحلة بالفعل ووصل ضباط الاتصال إلى كل من أديس أبابا وأسمرا.

(ب) المرحلة الثانية: وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠)، سيتم نشر ١٠٠ مراقب عسكري وموظفي الدعم المدنيين اللازمين ليضطلعوا بالمهام التالية: إنشاء اتصالات مع الطرفين في الميدان ومواصلتها؛ زيارة المقار العسكرية للطرفين والوحدات الأخرى في جميع مناطق تشغيل البعثة التي يرى الأمين العام أن من الضروري زيارتها؛ إنشاء وتشغيل الآلية اللازمة للتحقق من وقف الأعمال القتالية؛ الإعداد لإنشاء لجنة التنسيق العسكرية المنصوص عليها في اتفاق وقف أعمال القتال؛ تقديم المساعدة اللازمة للتخطيط لعملية الأمم

المتحدة لحفظ السلام. وسيعين في هذه الفترة الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة. وسيتم أيضا خلال هذه المرحلة نشر الموظفين الإداريين وموظفي النقل والإمداد اللازمين علاوة على الموظفين الأساسيين للعنصرين السياسي والإعلامي، وموظفي مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وموظفي الاتصال للأعمال المتعلقة بالألغام.

(ج) المرحلة الثالثة: نشر عملية حفظ السلام بكاملها حالما يصدر الأمين العام إذنا بذلك.

دال - التنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية

٤٥ - طلب الطرفان بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية "قيام الأمم المتحدة، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية، باعتبارها الوسيط الذي وضع الاتفاق الإطاري، بنشر بعثة لحفظ السلام. وكما ورد ذكره أعلاه، طلب الطرفان أيضا من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أن تكونا ضمينين لالتزام الطرفين بموجب الاتفاق. ووفقا لذلك، يجب أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية معا بشكل وثيق في الاضطلاع بهذه المهام وتسهيل تنفيذ اتفاق وقف العمليات القتالية. وقد أجرت بعثة الاستطلاع ومنظمة الوحدة الأفريقية مناقشات مفصلة في هذا الصدد. وأتفق على أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بمجموعتين من المهام هما:

(أ) مهام الاتصال: سيعين ثلاثة ضباط اتصال في كل عاصمة أثناء المرحلة الأولى، ريثما يتم نشر البعثة كاملة. وربما تعين فيما بعد نشر ضباط اتصال إضافيين تابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية. وسيقوم هؤلاء الضباط بإرسال تقارير إلى مقر منظمة الوحدة الأفريقية لاطلاعها على أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبما يجرز من تقدم في تنفيذ اتفاق وقف العمليات القتالية. ومن شأن ذلك أن ييسر لضباط الاتصال التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية إقامة اتصالات وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والقيادة العسكرية للبلد المضيف.

(ب) التمثيل في لجنة التنسيق العسكرية: سيكون لمنظمة الوحدة الأفريقية ممثل رفيع المستوى في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة التنسيق العسكرية. وسيمثل المنظمة أحد ضباط الاتصال التابعين لها في اجتماعات اللجنة التي تعقد على مستوى التنفيذ، أو حينما تقوم الأفرقة التابعة للجنة بالتحقيق في الشكاوى.

٤٦ - سيكفل التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بالوسائل التالية:

(أ) في حين سيكون لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة هويتان مستقلتان ومصادر تمويل مستقلة بالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها كل منهما، ستقدم بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، قدر الإمكان، مساعدات في مجال السوقيات وخدمات الأمن اللازمة لاضطلاع منظمة الوحدة الأفريقية بدور في أنشطة مشتركة؛

(ب) ستُجرى عمليات تشاور وتنسيق وثيقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من خلال مكاتب كل منهما في أديس أبابا وأسمرا؛

(ج) سيرحب بانضمام موظفي الاتصال التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية على مستوى العاصمةين وعلى مستوى القطاعات إلى موظفي البعثة فيما يضطلعون به من مهام تنفيذية؛

(د) ستُنظم عمليات تشاور بين رئيس بعثة حفظ السلام وكبار الموظفين في مقر منظمة الوحدة الأفريقية.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٤٧ - أود أن أعيد الإعراب عن ثنائي على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، وعلى وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى لما بذلاه من جهود بعزم ودأب في التفاوض على اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعه الطرفان في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي يمثل خطوة كبرى أولى نحو إحلال السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وينبغي الإشادة بما قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من مساندة لجهود الوساطة هذه التي توجت بالنجاح. وأعرب عن ترحيبي الحار بالقرار الذي اتخذته مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي والذي يطلب فيه من الرئيس بوتفليقة مواصلة تلك الجهود.

٤٨ - لقد أوردت في الجزء الرابع من هذا التقرير مقترحات تتعلق بالولاية والهيكلة الموسعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ومما تشمله هذه المقترحات إنشاء قوة عسكرية يصل قوامها إلى ٢٠٠ ٤ فرد، منهم ٢٢٠ مراقبا عسكريا، وثلاث كتائب مشاة ووحدات الدعم اللازمة. وأرجو أن ينظر مجلس الأمن في هذه المقترحات ويأذن بتوسيع البعثة.

٤٩ - وأعرب عن ثقتي في أن يمارس الطرفان منتهى ضبط النفس في الوفاء بالالتزامات التي قطعها كل منهما على نفسه بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية، ومد يد التعاون التام مع البعثة على تنفيذ ولايتها. وأنتظر منهما أن يتعاوننا في الأيام المقبلة مع البعثة في إنشاء المنطقة

الأمنية المؤقتة على وجه السرعة وتقديم المعلومات والأفراد اللازمين للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالألغام، وذلك أمر ضروري حتى تبدأ البعثة أعمالها.

٥٠ - لقد أبدى الطرفان، حتى الآن، الالتزام اللازم لكفالة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. وسيساعد التنفيذ التام لهذا الاتفاق على خلق البيئة اللازمة لمواصلة المحادثات في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع. وفي هذا الصدد، اقترح الطرفان بموجب الاتفاق، أن تنتهي عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بانتهاء عملية تعيين الحدود وترسيمها بنجاح. وسيواصل المجتمع الدولي مساعدة الطرفين على إنهاء عملية السلام بسرعة وبنجاح. إذ لا يمكن أن يتوقع أن يستمر نشر البعثة إلى أجل غير مسمى. ولذا فإنني أدعو الطرفين إلى الإبقاء على الإرادة السياسية التي أظهرها في إبرام اتفاق وقف الأعمال القتالية، والمضي في إجراء محادثات بشأن إبرام تسوية شاملة ودائمة للصراع، وتقديم تعاونهما التام مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية.

٥١ - لقد عانى شعب إثيوبيا وإريتريا من خسائر فادحة خلال العامين المنصرمين من الحروب الطويلة. وأظهرت حكومتاهما الالتزام اللازم لخلق الظروف الملائمة لتحقيق السلم والازدهار. وأود أن أطمئن حكومتي إثيوبيا وإريتريا بأن البعثة وأسرة الأمم المتحدة بكاملها في البلدين ستبدلان قصارى جهودهما لمساعدتهما في هذا الصدد. بيد أن الطرفين وحدهما هما اللذان يستطيعان، في نهاية المطاف، تحقيق سلام دائم لبلديهما.

